

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف-المسيلة-

الملتقى العلمي الوطني حول: النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية

يومي 05/04 فيفري 2019

استمارة المشاركة

المشارك الأول	المشارك الثاني
الاسم : عياد	الاسم : منال
اللقب: السعدي	اللقب: العربي
الرتبة : أستاذ مساعد قسم أ	الرتبة : طالبة دكتوراه مالية ونقود
المؤسسة : جامعة فرحات عباس سطيف1	المؤسسة : جامعة سيدي بلعباس
الهاتف : 0661.95.68.55	الهاتف: 0799 25 19 89
البريد الإلكتروني: ayad_88@hotmail.fr	البريد الإلكتروني: larbaouimanel@yahoo.com

عنوان المداخلة:

أثر التحرير المالي و المصرفي على النظام المصرفي الجزائري في إطار اتفاقية تحرير تجارة الخدمات (دراسة تقييمية)

محور المداخلة:

المحور الخامس: الإصلاحات المالية في الاقتصاد الجزائري والاقتصاديات النامية

الملخص:

يشهد الاقتصاد الدولي تطورات كبيرة و تزايد لظاهرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل و هو ما أدى إلى ميلاد نظام جديد يتميز بالتحريك المالي و إزالة القيود على حركة رؤوس الأموال و دفع إلى الاندماج الكلي بين كل من أسواق السلع و أسواق الأموال الدولية.

ساهمت اتفاقية تحريك تجارة الخدمات المالية GATS في اتجاه الأنظمة المالية و المصرفية إلى التحريك المالي و المصرفي بصفة عامة ، و النظام المالي و المصرفي الجزائري خاصة الذي حاول جاهدا لمنافسة الأنظمة المصرفية العالمية و مواكبة التطورات الحديثة . و لهذا تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع التحريك المالي و المصرفي في النظام المالي و المصرفي الجزائري و الانعكاسات المحتملة له على الجهاز المصرفي الجزائري .

الكلمات المفتاحية : التحريك المالي و المصرفي ، الاتفاقية العامة لتحريك تجارة الخدمات المالية ، النظام المصرفي الجزائري .

Abstract :

The international economy is great developments and the increasing phenomenon of economic interdependence and what led to the birth of a new system featuring financial liberalization and removal of restrictions on the movement of capital and charged to the total integration between each of the commodity markets and the international money markets.

GATS in the 'Contributed to the liberalization of trade in financial services direction of the banking and financial systems to financial liberalization and and the financial system and the Algerian banking 'banking system in general system especially tried hard to compete with the global banking systems and keep pace with modern developments. And this is the aim of this study to ascertain the reality of financial liberalization and banking system in the financial system and the Algerian banking system and possible repercussions on the Algerian banking system.

general agreement to 'Key words : Financial and banking liberalization Algerian banking system.'liberalize trade in services

مقدمة:

يشهد الاقتصاد الدولي تطورات كبيرة و تزايد لظاهرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل و هو ما أدى إلى ميلاد نظام جديد يتميز بالتحريك المالي و إزالة القيود على حركة رؤوس الأموال و دفع إلى الاندماج الكلي بين كل من أسواق السلع و أسواق الأموال الدولية ، مع سرعة و سهولة الاتصالات بين الأنظمة المالية في مختلف دول العالم .

تبرز أهمية تحرير القطاع المالي و المصرفي من الأهمية الكبرى التي يحظى بها هذا القطاع و يعود ذلك إلى تزايد نصيب حصة تجارة الخدمات المالية من إجمالي التجارة العالمية ، فضلا على أن سياسات الانفتاح و الإصلاح الاقتصادي تعزز من أهمية هذا القطاع و التوجه الجدي للعديد من دول العالم إلى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية و سعيها منها للحصول على التمويل من الأسواق المالية العالمية و يؤكد على أن التجارة في الخدمات المالية تعد الأكثر ديناميكية في العالم . إذ تنمو بمعدل 15% سنويا بالمقابل تنمو تجارة الخدمات بحوالي 12.3% . و هذا بدوره يؤكد على ضخامة الآثار التي تتركها الخدمات المالية على النمو الاقتصادي في العديد من دول العالم.

إشكالية الدراسة : ساهمت اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية GATS في اتجاه الأنظمة المالية و المصرفية إلى التحرير المالي و المصرفي بصفة عامة ، و النظام المالي و المصرفي الجزائري خاصة الذي حاول جاهدا لمنافسة الأنظمة المصرفية العالمية و مواكبة التطورات الحديثة، و انطلاقا مما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية :

ما أثر التحرير المالي و المصرفي على النظام المصرفي الجزائري في إطار الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات المالية GATS ?

هدف الدراسة : تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع التحرير المالي و المصرفي في النظام المالي و المصرفي الجزائري و الانعكاسات المحتملة له على الجهاز المصرفي الجزائري .

و للإجابة على إشكالية دراستنا قسمنا هذه الأخيرة إلى 3 محاور :

✓ المحور الأول: الإطار النظري للتحرير المالي و المصرفي.

✓ المحور الثاني: واقع النظام المصرفي الجزائري.

✓ المحور الثالث: الانعكاسات المحتملة لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية (GATS) على النظام المصرفي الجزائري.

1 الإطار النظري للتحرير المالي و المصرفي :

• مفهوم التحرير المالي و المصرفي :

يقصد بمصطلح تحرير المعاملات المالية بين الدول أو العولمة المالية " فتح الأسواق المالية لحركة رؤوس الأموال و رفع القيود في مجال الخدمات المالية " .¹ حيث يقتضي التحرير المالي و المصرفي مجموعة من الإجراءات المستعملة بهدف إزالة الحواجز و العراقيل المفروضة على حساب رأس المال.² و يعود ظهور العولمة المالية و المصرفية منذ السبعينات و تطورت خلال التسعينات ، و التي نتج عنها عمليات تحرير القطاعين المالي و المصرفي أو ما يسمى بالانفتاح المالي و المصرفي ، مما يؤدي إلى تكامل و ارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال و القضاء على الحواجز أمام المنافسة الداخلية و الخارجية إضافة إلى إلغاء العراقيل أمام الأنشطة المصرفية ، و من ثم أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية بحيث أصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطا و تكاملا و الشكل الآتي يلخص أساسيات التحرير المالي أو العولمة المالية.

الشكل رقم (1) : أساسيات التحرير المالي أو العولمة المالية

إلغاء القيود و العراقيل و انتقال المعلومات

تزايد التبادلات

زيادة سرعة انتقال المعلومات



développement de ،Source :Bruno desgardims : Le nouvel environnement international p10،1997 ،dunod-Paris،édition،l'entreprise

• أهداف التحرير المالي و المصرفي :

- تسعى أغلب الدول الى تحقيق جملة من الأهداف باعتماد سياسات التحرير المالي و في مقدمتها ³:
- تسهيل وصول المستثمرين و المقترضين المحليين إلى مجالات الاستثمار و مصادر التمويل الدولية ، و بالمقابل تسهيل دخول الشركات و المستثمرين الأجانب إلى الأسواق المالية المحلية .
- تعزيز المنافسة بين الأسواق المالية المختلفة بغية الحصول على أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الدولية .
- تحقيق كفاءة أكبر و فعالية أعلى لعمل الأسواق المالية بهدف تعبئة الادخارات المحلية و الاستفادة منها في عمليات التمويل .
- دعم الاستثمارات المحلية و تشجيعها في بقية القطاعات الاقتصادية من خلال تأمين رؤوس الأموال عبر مصادرها المختلفة .
- زيادة عدد الأدوات المحلية المتاحة لكل من المدخرين و المستثمرين ، من خلال توسيع البنية التحتية المالية و تحسين الإطار العام لعملية الوساطة المالية ، و العمل على تخصيص الموارد المالية بشكل كفاء ، و تشجيع الادخارات ، و زيادة عرض الائتمان الكلي للقطاع المصرفي .
- استعمال خدمات مالية مصرفية في المفاوضات التجارية بين عدة دول من أجل تحرير التجارة الخارجية خاصة مع دخول دول نامية إلى المنظمة العالمية للتجارة .

- تحرير التحويلات الخارجية مثل تحرير تحويل العملات الأجنبية و حركة رؤوس الأموال ، خاصة مع التغيرات الاقتصادية مثل تغيرات أسعار الصرف و أسعار الفائدة .

• أهمية تحرير القطاع المالي و المصرفي :

لقد أصبح موضوع تحرر الأسواق المالية من الموضوعات المهمة و الملحة لتحسين أداء هذه الأسواق و تخفيض كلف الصفقات التجارية ، مع إعطاء مورد الخدمات المالية العديد من الخيارات و البدائل التي تساعده على تطوير كفاءته و تجنب أكبر قدر ممكن من المخاطر المالية ، من هنا فان تخفيف و إزالة القيود الإدارية و القانونية الموضوعة عقبة أمام تحقيق المنافسة في الأسواق المالية أمر ضروري لرفع درجة المنافسة في القطاع المالي و زيادة عدد الأدوات المالية المتاحة لموردي الخدمات المالية المحليين.⁴

و عليه فان الدول التي لا تزال تضع العراقيل و القيود بغية حماية أسواقها المالية من خطر المنافسة ،هي في الحقيقة تضع العديد من العراقيل أمام نمو أسواقها المالية و تطورها ، إذ إن الانفتاح و القبول بالمنافسة سوف يسهم بشكل كبير في نقل المهارات و الخبرات الفنية في مجال العمل في الأسواق المالية فضلا عن تحسين تخصيص الموارد و توفير قدر أكبر من البدائل لتطوير خدماتها المالية.⁵

تبرز أهمية تحرير القطاع المالي و المصرفي من الأهمية الكبرى التي يحظى بها هذا القطاع و يعود ذلك إلى تزايد نصيب حصة تجارة الخدمات المالية من إجمالي التجارة العالمية ، فضلا على أن سياسات الانفتاح و الإصلاح الاقتصادي تعزز من أهمية هذا القطاع و التوجه الجدي للعديد من دول العالم إلى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية و سعيها منها للحصول على التمويل من الأسواق المالية العالمية و يؤكد على أن التجارة في الخدمات المالية تعد الأكثر ديناميكية في العالم .⁶ إذ تنمو بمعدل 15% سنويا بالمقابل تنمو تجارة الخدمات بحوالي 12.3% . و هذا بدوره يؤكد على ضخامة الآثار التي تتركها الخدمات المالية على النمو الاقتصادي في العديد من دول العالم.⁷

• إيجابيات التحرير المالي و المصرفي و سلبياته :

يمكن حصر أهم مزايا التحرير المالي و المصرفي فيما يلي :

- العمل على تحريك المصادر المالية من دول الفائض في رأس المال الى دول العجز ، فضلا عن خفض معدلات الفائدة على الاقتراض و بخاصة تجاه القطاعات الاقتصادية الرائدة سواء الصناعية والزراعية و التجارية.

- تعزيز المنافسة في الأسواق المالية ، و تحسين كفاءة إدارة الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية و المصرفية ، و الذي ينعكس على تحسين نوعية الخدمة المالية ، و زيادة الكفاءة الإنتاجية، فضلا عن توفير خيارات أفضل للمستهلكين .
 - الإسهام في تحسين الأداء الاقتصادي على مستوى المتغيرات الاقتصادية الكلية ، عبر تنشيط خدمات الوساطة المالية ، و تهيئة مناخ ملائم يزيد الفرص الاستثمارية من خلال تخصيص أفضل للموارد بين القطاعات الاقتصادية و بين الدول المختلفة .
 - تسهيل عملية حصول الحكومة على الموارد المالية و بتكاليف أقل لتمويل قطاعاتها الاقتصادية فضلا عن حفز الحكومة لتحسين إدارة السياسات الاقتصادية الكلية ، و سياسات الإشراف و الرقابة على القطاع المالي ، و إنهاء جميع أنواع التدخلات التي تؤدي إلى تشوهات في عمل الأسواق المالية من خلال وضع تشريعات مرنة ، و إتباع سياسات اقتصادية بغية جذب الاستثمارات المباشرة و غير المباشرة مع إعادة أرصدة المستثمرين المحليين الموجودين في الخارج ، و ما يعقبها من تعزيز إمكانية حصول المستثمر المحلي على القروض و خدماتها بأقل تكاليف ممكنة ، ناهيك عن تحسين نوعية التدفقات النقدية ، بما يؤدي إلى ردم فجوة الادخارات التي تعاني منها أغلب الدول النامية
 - توفير آليات أفضل لإدارة المخاطر و استيعاب الصدمات و تعزيز الفرص الاستثمارية من خلال التوزيع القطاعي الفعال للموارد
 - السعي من أجل التخلص من القيود المالية من مثل الحد الأعلى لمعدل الفائدة و الحد الأقصى للاحتياطي و تحديد مقدار برامج الائتمان و غير ذلك من المحددات التي تشكل الإطار القانوني لعمل الأسواق المالية من خلال التحرير المالي الذي ينجم عنه نمو العوائد بوساطة تحسين معدلات الفائدة و رفعها باتجاه توازن سوق المنافسة و إعادة تخصيص الموارد بشكل أفضل ، و رفع معدلات الاستثمار و تحقيق معدلات نمو اقتصادي في الأجل الطويل
 - استثناء الاختلال الحاصل في الأسواق المالية ، و العمل على حفز تأثيرات مضادة على بنية رأس المال و تدفقه ، و بذلك تعد عملية التحرير المالي واحدة من الوسائل الرئيسية التي تؤدي الى تحسين نوعية رأس المال المتدفق و من ثم تقوية النظم المالية.
- بالرغم من جملة المزايا التي يحققها التحرير المالي غير أنه يحمل أيضا سلبيات عديدة يمكن تلخيصها بالآتي⁸:

- تؤدي إلى تهميش المؤسسات المالية المحلية لعدم قدرتها على المنافسة اذ يترتب عليها منافسة مؤسسات مالية عالمية تتميز بمستوى عال من المهارة و التكاليف المنخفضة للخدمات التي توردها لتمتع هذه المؤسسات بمزايا الإنتاج الكبير .
 - تفوض استقرار النظام المالي و من ثم الاقتصاد الكلي ، اذ تؤثر سلبا و بطريقة غير مباشرة في الاستقرار المالي و ذلك عن طريق زيادة قابلية تدفقات رأس المال للتقلب .
 - سيطرة المؤسسات المالية الأجنبية على الأسواق المالية المحلية و عادة ما يكون الموردون الأجانب أكثر كفاءة من المحليين .
 - عدم وصول الخدمة المصرفية إلى بعض القطاعات أو الأقاليم ضمن الدولة الواحدة ، نظرا لتركيز المصارف و المؤسسات المالية الأجنبية على خدمة القطاعات الاقتصادية المربحة من السوق و التي يشار إليها بالاختيار الأفضل .
 - إن التحرير المالي يعني الاندماج في النظام المالي العالمي و المشاركة في العولمة المالية ، مما يجعل النظام المالي المحلي مستقبلا للأزمات المالية التي سرعان ما تنتقل عدوها إلى النظم المالية المحررة .
- و من هنا يتوجب على الدول التي تقدم على تحرير نظامها المالي و المصرفي أن تقوم ابتداء بإصلاح نظامها المالي و تكييفه بغية تهيئته للمنافسة المستقبلية لكي يتمكن من التنافس بشكل فعال على المستوى الدولي .

• اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية (GATS):

يعتبر قطاع الخدمات آخر قطاع يدخل ضمن المنظمة العالمية للتجارة من خلال ما يعرف باتفاقية GATS ، و التي تعد أهم النتائج المحققة في جولة لأورغواي الأخيرة في المنظمة العالمية للتجارة سنة 1997 ، و بعد سنتين من المفاوضات الشاقة تم إبرام اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية ، حيث تضمنت هذه الاتفاقية 12 قطاعا من بينها قطاع الخدمات المالية الذي يشمل الخدمات المصرفية و الأسواق المالية و التأمين ، و قد ساهمت هذه الاتفاقية في اتجاه المصارف الى التحرير المالي و المصرفي أو ما يسمى بالعولمة المالية و المصرفية ، و الجدول التالي يوضح الخدمات المالية و المصرفية التي تشملها الاتفاقية :

الجدول رقم (1): الخدمات المالية و المصرفية التي تشملها اتفاقية GATS

قبول الودائع و الأموال بين الأفراد و المؤسسات المالية و المصرفية .	الإقراض بكافة أشكاله بما فيها القروض الاستهلاكية و الائتمان العقاري و تمويل العمليات التجارية .
التأجير التمويلي	خدمات المدفوعات و التحويلات ، بما فيها بطاقات الائتمان و الخصم على الحسابات أو الشيكات المصرفية.
الضمانات و الاعتماد أئستندي.	المشتقات المالية و المصرفية بمختلف أنواعها.
أدوات سعر الفائدة و سعر الصرف.	الأوراق المالية القابلة للتحويل.
أعمال السمسرة في النقد.	خدمات المقاصة و التسوية للأصول المالية.
إدارة الأموال مثل الإدارة النقدية و محافظ الأوراق المالية و خدمات الإيداع و حفظ الأمانات .	

زاوي بلقاسم ، "أثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي في الجزائر" ، المؤتمر العلمي

الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري، 11-12 مارس 2008، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، ص 9 .

و يستند دعاة تحرير قطاع الخدمات المالية و المصرفية و فتحه على الأسواق الدولية في دعوتهم إلى

عولمة إلى عولمة أنشطة القطاع المالي و المصرفي إلى جملة من المنافع التي يحققها تحرير تجارة

الخدمات المالية و المصرفية و التي يمكن حصرها فيما يلي ⁹:

- تعزيز المنافسة و تحسين أداء قطاع الخدمات المالية و المصرفية مما يؤدي إلى تخفيض التكاليف و تحسين نوعية الخدمات مع توفير خيارات أكثر و أفضل في الخدمات المالية و المصرفية .
- تحسين خدمات الوساطة المالية و زيادة فرص الاستثمار من خلال توظيف الموارد و إدارة المخاطر.
- تحفيز الحكومات لتحسين إدارة السياسات الاقتصادية و سياسات الإشراف و الرقابة الخاصة بالقطاعات المالية و المصرفية .

جرى الاتفاق على إزالة القيود الدولية المفروضة على نشاط المؤسسات المالية و توسعها ، و وصف

الاتفاق التاريخي لأنه يدعم سياسات التحرير المالي ، و يعد أداة مهمة لتحقيق النمو الاقتصادي في

أنحاء العالم كافة ، و تتمكن الاتفاقية العامة في الخدمات من تحقيق هذه المهمة من خلال مبادئها و

أحكامها التي تنص عليها، و تحظر بموجبها على الدول الأعضاء التمييز بين المؤسسات المالية العاملة

في السوق و تصنيفها إلى أجنبية و محلية ،فضلا عن إزالة القيود التي تحد من إمكانية نفاذ المؤسسات

المالية الأجنبية إلى الأسواق المحلية للدول الأعضاء و تحريرها من أنواع القيود كافة و جدولتها بصورة

شفافة في جداول الالتزامات المحددة في حالة وجودها. ¹⁰

2- واقع النظام المصرفي الجزائري :

ورثت الجزائر غداة الاستقلال نظاما مصرفيا واسعا غير أنه كان تابعا للاقتصاد الفرنسي و قائم على نظام اقتصادي ليبرالي ، لذلك واجه وضعاً اقتصادياً صعباً ، خاصة بعد ما خلفته الحرب التحريرية مما أدى إلى شلل الاقتصاد الجزائري خاصة بعد رفض الجهاز المصرفي الأجنبي تمويل الاستثمارات المحلية ، مما أدى بالجزائر إلى إنشاء المصرف المركزي و الخزينة العمومية لتمويل القطاعات الاقتصادية ، و هذا ما جعل النظام المصرفي الجزائري غير قادراً على مواكبة التطورات التكنولوجية و التقنية التي طرأت على القطاع المصرفي العالمي ، حيث لم تكن له القدرة على مواجهة المنافسة الأجنبية المصرفية و التي قدمت توليفة من الخدمات المالية و المصرفية ، و هذا ما جعل النظام المصرفي الجزائري متأخراً نوعاً ما عن الأنظمة المصرفية العالمية و لعل أهم مميزات النظام المصرفي الجزائري هي :¹¹

- **التركز البنكي** : تعني هذه الظاهرة سيطرة عدد محدود من البنوك على السوق المصرفية ، و هذا ما يؤدي إلى انخفاض المنافسة ، حيث نجد أن هذه البنوك تملك أكثر من 95% من إجمالي الأصول المصرفية الجزائرية ، فهي تمارس احتكاراً شبه كلياً على نشاطات الوساطة و الخدمات المصرفية . و بالمقابل فإن البنوك الخاصة لم تستطع الحصول على حصة معتبرة لها في السوق المصرفي الجزائري لعدة أسباب نذكر منها :

الانتشار الجغرافي الواسع للبنوك العمومية في جميع ولايات الوطن .

اقتنار تعامل المؤسسات العمومية مع البنوك العمومية .

ضعف البنوك الخاصة من حيث الإمكانيات و الانتشار الجغرافي و ضعف تقنيات التسويق و الترويج لمنتجاتها .

- **ملكية النظام المصرفي** : و التي تعود إلى الدولة بما في ذلك البنوك التجارية ، حيث أن السيطرة على رؤوس الأموال للبنوك يسمح بالسيطرة على سياستها و أدائها ، كما يتيح فرصة توجيهها حسب الأهداف التنموية العاملة التي تضعها السلطات العمومية ، و هذا التوجه يخضع للمذهب الاقتصادي .
- **تداخل الصلاحيات بين المؤسسات المالية العاملة** : فنجد أن الخزينة تتدخل في منح القرض كما لو كانت بنكا ، و البنك المركزي يتدخل أيضاً بطريقة مباشرة في منح القروض للقطاع الفلاحي ، و البنوك

التجارية هي الأخرى تتدخل في منح القروض لقطاعات هي بالأصل من اختصاص قطاعات أخرى ، هذا التداخل ولد الغموض على مستوى نظام التمويل و أدى إلى تراكم المشاكل و التناقضات .

● **خضوع النظام المصرفي لقواعد تنظيم نظام الاقتصاد الاشتراكي :** فمن جهة انعكس هذا على الدور الذي تقوم به السلطات العمومية في تحديد صلاحيات المؤسسات العاملة في هذا النظام بطريقة إدارية ، و من جهة أخرى على الدور المتعاظم الذي تلعبه السلطات العمومية بواسطة الخزينة في مراقبة التدفقات النقدية لهذا النظام و توجيهها بطريقة إدارية أيضا.

● **تعاظم دور الخزينة و هيمنتها على النظام المصرفي :** فهي تعتبر السبب الأول بتوزيع القرض (همش دور النظام المصرفي)، و أصبح يتميز بالسلبية المفرطة على مستوى الادخار . أو على مستوى توزيع القرض و رسم سياسات الإقراض ، كما أن البنك المركزي لم يكن رأس مال حقيقي للنظام النقدي حيث أن إصدار النقود و مراقبة سياسات الإقراض تتم دون إرادة حقيقية منه .

● **صغر حجم البنوك:** بالرغم من التطورات الايجابية التي شهدتها الصناعة المصرفية العربية ، بما فيها الجزائرية ، فيما يتعلق بزيادة رؤوس الأموال لهذه البنوك ، إلا أنها لا تزال تعاني من مشكلة صغر الحجم بالمقارنة مع البنوك الدولية الأخرى ، و لعل أكبر دليل على ذلك هو أن أكبر بنك عربي من حيث رأسماله ، و نعني بذلك البنك السعودي الأمريكي لم يتجاوز ترتيبه 166 من بين 1000 بنك عالمي من حيث رأسماله ¹².

● **القروض المتعثرة :** من بين المشاكل التي يعاني منها القطاع المصرفي ، القروض المتعثرة و المتمثلة في تلك القروض المقدمة للمؤسسات العامة ، فقد أدى تراكم هذه القروض إلى التأثير على البنوك خاصة فيما يخص أدائها لوظيفة الوساطة ، و ذلك راجع إلى انخفاض نسبة السيولة لديها و زيادة تكلفة عملياتها ، حيث تشير البيانات إلى أن حوالي 50 % من إجمالي القروض القائمة في الجزائر هي قروض متعثرة .

● **تأخر البنوك الجزائرية في مواكبة التكنولوجيا المتطورة :** حيث لا تزال البنوك الجزائرية تستخدم تكنولوجيا محدودة و يقتصر استخدامها للإعلام الآلي في معالجة بعض الخدمات ، و في ظل التطورات الحاصلة خاصة بعد اتفاقية الغاتس تحتاج البنوك الجزائرية إلى الاستثمار في التكنولوجيا المصرفية الحديثة و تطبيق الأنظمة و البرامج العصرية لتكون قادرة على مواجهة البنوك المحلية و الأجنبية مما يضمن لها الاستمرار في السوق .

- **هيمنة الخدمات التقليدية :** مازالت البنوك الجزائرية تعاني من ضعف الابتكار في الخدمات المصرفية الحديثة مقارنة من نظيراتها في الدول المتقدمة ، و على الصعيد المحلي لم تشهد الساحة المصرفية أي تحرك ملحوظ في هذا المجال منذ سنة 2001 و التي عرفت دخول منتجات جديدة نذكر من أهمها :
منتجات إقراض لشراء السيارات ، إقراض للمهن الحرة ، إقراض لعمليات انتقال الملكية العقارية بين الخواص، خدمة BADR Consult ، خدمة La banque assise ... الخ.
- **غياب ثقافة بنكية :** يعاني المجتمع الجزائري من ضعف الوعي المصرفي حيث نجد الكثير من الأفراد يفضلون ادخار أموالهم في البيوت أو في شكل ذهب بدلا من إيداعها لدى حسابات البنوك ، كما أن التجار و أصحاب العمل يتجنبون التعامل مع البنوك خوفا من الضرائب و لعل أهم أسباب ضعف الوعي المصرفي لدى الجزائريين هو قلة انتشار المصارف أو تدني معدلات الفائدة .
- **ضعف الرأسمال البشري :** حيث تعاني البنوك الجزائرية من ندرة الإطارات الإدارية و التنفيذية ذات الخبرة و الكفاءة في العمل المصرفي الحديث و يعود ذلك إلى عدم اهتمامها بالعامل البشري كعنصر أساسي للمنافسة و ذلك من خلاله تكوينه و متابعة أدائه .

2- إصلاحات النظام المصرفي الجزائري :

عمدت السلطات الجزائرية على بذل أقصى مجهودات لبعث التنمية في جميع الحالات و خاصة النشاط المالي و المصرفي ، فخلقت بعض المؤسسات الضرورية و التي لا غنى عنها بالنسبة لاقتصاد أي دولة ، و كما حاولت مع البعض الآخر، و بذلك أنشأت في آخر المطاف نظاما مصرفيا جزائريا ينسجم مع متطلبات الاقتصاد الوطني .

إصلاحات النظام المصرفي في ظل الاقتصاد المخطط مركزيا : شملت هذه الإصلاحات مرحلتين :

1. **إصلاحات السبعينات :** جاء الإصلاح المالي لسنة 1971 ، بهدف إزالة الاختلال و تخفيف الضغط على الخزينة العمومية في تمويلها للاستثمارات ، و بالتالي تميز هذا الإصلاح بنظرته الجديدة لقضية تمويل قطاعات الاقتصاد الوطني ، و بذلك أصبح القطاع المالي يتميز بثلاثة ميزات أساسية و هي مركزية نظام التمويل ، و الاستغناء عن فكرة تخصص كل بنك تجاري في تمويل اقتصاد معين ، و إعطاء دور أكبر للخزينة العمومية بتمركز نظام التمويل في يدها بالاعتماد على المصادر الآتية القروض طويلة الأجل و القروض البنكية متوسطة الأجل القابلة لإعادة الخصم كذلك التمويل بواسطة المساعدات أو القروض الخارجية الناجمة عن عقود مع الخزينة أو البنوك التجارية أو المؤسسات العمومية.

2. إصلاحات الثمانينات: إن النتائج العملية لهذا الإصلاح أثبتت أنه كان محدود الفعالية بسبب استحواد

الخزينة العمومية على صلاحيات الجهاز المصرفي بشكل واضح، هذا ما استدعى إدخال إصلاحات عميقة تعيد للنظام المصرفي دوره البنكي و يسترجع كامل صلاحيته و على هذا الأساس أصبح الإصلاح الجذري لازما فكان أول الإصلاحات التي تجسدت في إعادة هيكلة المنظومة المصرفية انطلاقا من سنة 1982 حتى سنة 1985 و التي نتج عنها مصرفان جديان و هما : بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، و بنك التنمية المحلية، و الثانية تمثل الإصلاح النقدي لعام 1986 المتعلق بالمصادقة على نظام البنوك و القرض ثم إصلاح 1988 المتعلق بتوجيه المؤسسات العمومية .

الإصلاحات المصرفية في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق: إن معطيات اقتصاد السوق الذي منح أهمية للقطاع الخاص فرض على القطاع المصرفي ضرورة الفعالية و التنوع ، حيث بات من الضروري مواصلة الإصلاحات بأكثر عمق و شمولية و إبراز الدور الهام الذي يلعبه النظام المصرفي ، من خلال إصدار قانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض .

3- الانعكاسات المحتملة لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية (GATS) على النظام المصرفي الجزائري:

1 اثر تحرير الخدمات المالية على النظام المصرفي في الجزائر :

يمكن للبنوك الجزائرية أن تحقق نتائج ايجابية من تحرير التجارة في مجال الخدمات المصرفية كما يمكن لها أن تحقق نتائج سلبية و فيما يلي أهم الآثار المحتملة :

- الآثار الإيجابية: يمكن تلخيص آثار تحرير تجارة الخدمات المالية على النظام المصرفي الجزائري فيما يلي:¹³

زيادة درجة كفاءة و فعالية و استقرار النظام المصرفي في الجزائر في ظل انفتاح الأسواق المصرفية ، و هذا ما يساهم في زيادة حدة المنافسة مما يجبر البنوك المحلية على الابتكار و تقديم منتجات جديدة و بجودة عالية لمنافسة المنتجات الأجنبية .

يؤدي تحرير الأسواق المصرفية إلى اتساعها مما يؤدي إلى زيادة عمليات الاندماج المصرفي و تعميق درجة المنافسة ، و هذا ما سوف ينتج عنه تخفيض تكاليف الخدمات البنكية و تحسين جودة تلك الخدمات ، و تخفيض الفرق بين سعر الفائدة للودائع و القروض .

يساهم تحرير تجارة الخدمات المالية في خلق المزيد من الخدمات البنكية للعملاء من جهة ، و يطور أساليب العمل في المجال المصرفي من جهة أخرى.

تحسن بيئة أعمال البنوك و العمل على تطوير نظم الإشراف و الرقابة على البنوك و ذلك ضمانا لسلامة الجهاز البنكي و استقراره و خاصة في ظل تواجد الاحتكاك مع الخدمات الأجنبية و هذا ما يؤدي إلى زيادة قدرة النظام ككل على مواجهة العولمة المالية .

تخفيض مخاطر السوق كما تساعد على تعميق و توسيع الأسواق المالية من خلال زيادة حجم المعاملات و مجال الخدمات، فهذه الخطوة من شأنها خلق المزيد من النشاط في الأسواق المالية .

توسيع نطاق عمل البنوك المحلية و التي من الممكن تقديمها لخدمات خارج الحدود الوطنية أو عبر الحدود ، مما ينعشها .

تبادل الخبرات و المهارات في العمل المصرفي بين البنوك المحلية و الأجنبية الناتجة عن احتكاكها ببعضها البعض بفعل التحرير المالي و المصرفي و هذا ما يؤدي الى تطوير الخدمات المنتجة .

تحسين تخصيص الموارد المالية و زيادة تشجيع الادخار المحلي و زيادة الاستثمارات و بالتالي يزيد العائد على الاستثمار و هذا ما ينعكس على معدلات النمو الاقتصادي بالاجابي .

● **الآثار السلبية :** بالرغم من ايجابيات تحرير تجارة الخدمات المالية على النظام المصرفي الجزائري إلا أنها تؤثر سلبا من خلال :¹⁴

سيطرة البنوك الأجنبية على السوق المحلية بعد عمليات تحرير تجارة الخدمات المصرفية ، حيث يمكن أن تعمل لتأمين مصالح أصحابها عوضا على حساب العملاء و الجهاز المصرفي المحلي ، و هذا ما يكون غير مطابقا للسياسات و الخطط المحلية .

يؤدي تحرير الأسواق المصرفية الى دخول بنوك أجنبية عديدة أكثر من مثيلاتها المحلية و هذا ما يخلق وفرة مصرفية تخلق العديد من المشاكل في هذا القطاع ، من أهمها عدم قدرة البنوك المحلية على الاستمرار .

ضعف قدرة بعض البنوك المحلية على فتح فروع لها في الأسواق الأجنبية و هذا ما لا يسمح لها من الاستفادة المتبادلة من تحرير تجارة الخدمات المصرفية و هذا في ظل شدة حدة المنافسة في السوق المصرفي العالمي .

قد تؤدي عملية التحرير إلى إفلاس بعض البنوك لعدم قدرتها على الاستمرار و هذا ما سوف يؤدي الى زعزعة الجهاز البنكي مما ينجر عنه قيام المودعين بسحب ما لديهم في هذه البنوك و هذا ما يهدد الاستقرار الاقتصادي و النشاط الاقتصادي .

احتكار التعامل في الخدمات المصرفية الحديثة في البنوك الأجنبية بالنظر الى الخدمات التقليدية التي تقدمها البنوك المحلية .

تأثر السياسة النقدية للدولة ، خاصة إذا قامت البنوك الأجنبية بحجب بعض العمليات المصرفية غ=على السلطة الإشرافية و الرقابية للدولة .

2-التحديات التي يواجهها النظام المصرفي الجزائري في ظل الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات

المالية : 15

- التزامات المنظمة العالمية للتجارة التي تخص القطاع المصرفي :تتمثل في ثلاثة التزامات :
تقوم الدولة العضو بمعاملة الخدمات و موردي الخدمات المقدمة من الأعضاء الآخرين بأفضلية لا تقل عن تلك الممنوحة لخدماتها و موردي الخدمات المحليين .
تقضي الاتفاقية بأن تقوم الدولة العضو بإنشاء مركز أو أكثر للمعلومات يمكن من خلالها للدول الأعضاء الأخرى الحصول على المعلومات حول القوانين و الأنظمة المؤثرة على تجارة الخدمات .
تحت الاتفاقية الدول الأعضاء على الدخول في ترتيبات ثنائية أو جماعية للاعتراف المتبادل بالمؤهلات المطلوبة للحصول على الترخيص المطلوب لأداء الخدمات .
● بدء سريان الالتزامات المشار إليها .
 - ضخامة حجم البنوك الأجنبية نتيجة الاندماج المصرفي لخفض التكاليف و رفع معدل الكفاءة الذي قام به العديد من البنوك الأجنبية .
 - التطورات التقنية المصرفية الحديثة التي بدأت تنفيذها البنوك الأجنبية من خلال شبكات الانترنت و التحول من التعامل التقليدي المباشر الى التعامل الكلاسيكي و تكوينها للمحافظ الالكترونية .
- الخاتمة :

يلعب النظام المالي و المصرفي دورا أساسيا في تشجيع الادخارات المحلية و الاستثمارات من خلال لعبه دورا هاما في عمليات الوساطة المالية ، و في ظل التغيرات المتسارعة بفعل ظاهرة العولمة المالية و المصرفية و توجه الأسواق المصرفية نحو الانفتاح على العالم الخارجي ، مما ساهم في تعميق درجة المنافسة ، و توسيع الأسواق المصرفية و زيادة حجم المعاملات و الخدمات و تنشيطها بصفة عامة ،

فضلا على أن احتكاك البنوك المحلية بنظيراتها الأجنبية بفعل التحرير المالي و المصرفي قد ساهم في تبادل الخبرات و المهارات الحديثة في مجال العمل المصرفي و هذا ما يؤدي إلى تحسين و تطوير جودة الخدمات المالية المقدمة .

غير أنه من الممكن أن يكون للتحرير المالي و المصرفي تأثيرا سلبيا على الجهاز المصرفي ، و لعل أهم هذا التأثير هو عدم قدرة البنوك المحلية على مواجهة نظيراتها الأجنبية و بالتالي عدم استمرارها و خروجها من الساحة المصرفية .

و عليه فإن سياسة التحرير المالي و المصرفي الهادفة إلى تعزيز التطور و النمو الاقتصادي تتطلب تهيئة مناخ اقتصادي و مؤسستي خالي من العراقيل التي من شأنها أن تجعل من أثر التحرير المالي و المصرفي على الجهاز المصرفي سلبيا .

الهوامش والإحالات:

- ¹. ممدوح محمود منصور: العولمة: دراسة في المفهوم و الظاهرة و الأبعاد، دار الجامعة للنشر ،الإسكندرية،2003،ص14.
- ² Ben Salha oussama : **La libéralisation financière ،crises bancaires et croissance économique : une investigation empirique en données de panel** ,mémoire de magister en économie et finances internationales,faculté de sciences économiques, Tunis,2006,p6.
- ³. عماد محمد العاني: اندماج الأسواق المالية الدولية ، أسبابه و انعكاساته على الاقتصاد العالمي،مطبعة ايلاف،بييت الحكمة،بغداد،2002،ص148.
- ⁴.Fernando de Mateo: **trade in services and the developing countries**,services and development potential:the Indian context,UN,New York,1989,p174.
- ⁵.Jeffery Shafer : **free trade in financial services ، economic perspectives** : vol 1,N°1,1996,P9.
- ⁶.جاسم المناعي: قوانين منظمة التجارة العالمية في مجال الخدمات المالية و تأثيراتها المحتملة على القطاع المصرفي الخليجي،دراسة مقدمة لصندوق النقد العربي .
- ⁷.اللواتي،حيدر بن عبد الرضا: القدرة التنافسية للقطاع المصرفي الخليجي في إطار التحليل المالي،مجلة المركزي،عدد خاص 25،2001،ص12.
- ⁸.عبد المطلب عبد الحميد: الجات و آليات منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2005،ص ص 149-155.
- ⁹.جاسم المناعي: قوانين منظمة التجارة العالمية في مجال الخدمات المالية و تأثيراتها المحتملة على القطاع المالي الخليجي،المؤتمر المصرفي الرابع لدول التعاون الخليجي حول العمل المصرفي الخليجي في ظل المنافسة و الأسواق المالية العالمية المتغيرة : الدوحة قطر،24-25 أكتوبر 1998،ص2.
- ¹⁰.عبد الله فاضل الحياي: الآثار المحتملة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجال تحرير تجارة الخدمات المالية في النمو الاقتصادي، مركز دراسات إقليمية،العدد 6 ،2018،ص7.
- ¹¹.بالعجين خالدية: أثر التحرير المالي و المصرفي على النظام المصرفي الجزائري،مجلة الخلدونية،جامعة ابن خلدون،تيارت،العدد 3 ، 2018،ص9،8.

¹². زايري بلقاسم، بلحسن هواري: أثر تحرير الخدمات المالية على النظام المصرفي في الجزائر، www.neevia.com

¹³. زايري بلقاسم، بلحسن هواري: مرجع سابق، ص 8.

¹⁴. زايري بلقاسم، بلحسن هواري: مرجع سابق، ص 9.

¹⁵. بالعجين خالدية: مرجع سابق، ص 11.